

## البيان الصحفي

### لوكالة فيتش بشأن تأكيد التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت

(٢٣ أكتوبر ٢٠١٧)

(ترجمة موجزة)

أكدت وكالة فيتش (Fitch Ratings) بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٧ تصنيفها الائتماني السيادي لدولة الكويت لعام ٢٠١٧ عند المرتبة "AA" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان الصحفي (Rating Action Commentary-RAC) الذي أصدرته الوكالة.

#### أولاً - محركات التصنيف الرئيسية:

● يعكس التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت أوضاعها المالية والخارجية القوية بشكل استثنائي، حيث يُقدّر سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة لدولة الكويت في عام ٢٠١٧ عند نحو ٥٠ دولارًا للبرميل، وهذا السعر هو الأدنى بين الدول المصدّرة للنفط في منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك". وأشار البيان إلى أن هناك عوامل تُحد من تلك القوة تتمثل باعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط بشكل كبير، ودرجة المخاطر الجيوسياسية، وضعف مؤشرات الحوكمة، ومدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. كما أشار البيان إلى أن دولة الرفاهية السخية والدور الاقتصادي الكبير للقطاع العام يُعتبران من التحديات الراهنة على المدى الطويل وذلك بسبب المعدلات المرتفعة للنمو السكاني للمواطنين.

● أشار البيان إلى عدم الإفصاح عن أداء وحجم الأصول السيادية التي تُديرها الهيئة العامة للاستثمار، وتُقدّر الوكالة صافي الأصول السيادية الخارجية التي تُديرها الهيئة تتجاوز في نهاية عام ٢٠١٦ ما نسبته ٤٥٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

- وفقاً لسيناريو افتراضي للوكالة، إذا بقي عجز الموازنة العامة عند المستوى المتوقع في السنة المالية ٢٠١٨/١٧، مع استمرار التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وبقاء صندوق الاحتياطي العام المصدر الوحيد لتمويل العجز، فإن صندوق الاحتياطي العام سوف يُستنزف خلال ١٠ سنوات.
- أشارت الوكالة إلى أن الحكومة قد استوفت احتياجاتها التمويلية لسد عجز الموازنة العامة في السنة المالية ٢٠١٧/١٦ من خلال إصدار دين محلي جديد بنحو ٢,٢ مليار دينار كويتي (٧,٣ مليار دولار أمريكي)، واقتراض خارجي بنحو ٨ مليارات دولار أمريكي، وسحب نحو ٤ مليار دولار من صندوق الاحتياطي العام. وتتوقع الوكالة أن يكون مزيج التمويل مكوناً بشكل أكبر من الدين في السنة المالية ٢٠١٨/١٧، وهذا مرهون بإقرار قانون الدين العام الجديد، مما يضاعف سقف الاقتراض الحكومي.
- أشارت تقديرات الوكالة إلى أن الموازنة العامة في السنة المالية ٢٠١٧/١٦ (بحساب دخل الاستثمارات الحكومية، وباستبعاد مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة) قد حققت فائض ما نسبته ٠,٢% من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقاً لمنهجية وزارة المالية، تُقدّر الوكالة أن قيمة العجز للسنة المالية المذكورة تصل إلى نحو ٥,٩ مليار دينار كويتي.
- في ظل افتراض سعر خام برنت عند نحو ٥٢,٥ دولاراً للبرميل في العامين ٢٠١٧ و ٢٠١٨، تتوقع الوكالة أن تسجل الموازنة العامة فائضاً محدوداً بنحو ٥٧ مليون دينار في السنة المالية ٢٠١٨/١٧. في حين تتوقع الوكالة أن تسجل الموازنة العامة - وفقاً لمنهجية وزارة المالية - عجزاً بنحو ٦,٤ مليار دينار كويتي. وحسب بيانات الموازنة العامة المعتمدة فإن العجز المقدّر سيبلغ نحو ٧,٨ مليار دينار في السنة المالية ٢٠١٨/١٧.
- أشارت الوكالة إلى أن الحكومة تواصل تنفيذ برنامجها المتعلق "باستدامة المالية العامة والإصلاحات الاقتصادية"، ومع ذلك، كان التقدم بطيئاً.

• أشارت الوكالة إلى أن الحكومة تستمر في تحقيق بعض النجاح في التدابير التي لا تتطلب تشريعات جديدة كبيرة، مثل إعداد الموازنة العامة التأشيرية لعدة سنوات، ووضع سقف للإنفاق العام، وتشديد قواعد التوظيف والمكافآت في الخدمة المدنية. وأضافت الوكالة أن تقدم الحكومة سيكون بطيئاً في اتخاذ تدابير أكثر شمولاً مثل قانون الأجور والمرتبات في القطاع العام، وقانون للتخصيص، وضريبة القيمة المضافة وقوانين ضريبة الإنتاج.

• تتوقع الوكالة انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت بنحو ٣,٥٪ في عام ٢٠١٧ مقارنةً بنمو بنحو ٣,٥٪ في عام ٢٠١٦، مدفوعاً بتخفيض دولة الكويت إنتاجها النفطي بما يتماشى مع اتفاق منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك". وتتوقع الوكالة أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية نمواً بنحو ٣٪ خلال السنوات ٢٠١٧ - ٢٠١٩ مدفوعاً بارتفاع الإنفاق الحكومي، وبشكل خاص الإنفاق الاستثماري. وأشارت الوكالة إلى أن التضخم كان محدوداً بالرغم من زيادة أسعار المشتقات النفطية. كما أن الرقم المسجل للأراضي الممنوحة للمواطنين ضمن برنامج الإسكان الحكومي في عام ٢٠١٦ سوف يدعم نشاط البناء السكني في السنوات القادمة، وأشار البيان إلى أن البنوك تتمتع برسمة وسيولة وربحية كافية.

#### ثانياً - حساسية التصنيف:

- أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر سلباً وبشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:

- تأكل متانة الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

- أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر إيجاباً بشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:

- التحسن في نقاط الضعف الهيكلية مثل خفض الاعتماد على النفط، وتعزيز مؤشرات الحوكمة، وبيئة الأعمال وإطار عمل السياسة الاقتصادية.